

التعرف على الفائق

محمود حيدر

قلَّ أن نجد من لا يتساءل، وفي شيء من الغرابة، إذ يتناهى إليه الكلام على المعرفة الفائقة، أصلها، وغايتها، وإلى أيِّ سلالة من نظريّات المعرفة تنتمي؟ ... قد يترأى التساؤل بديهياً في صورته الأولى، إلّا أنّه في هذه المنزلة خلاف الاعتياديّ. وما ذاك إلّا لأنّ كلّ قولٍ في معرفة وجود ما، ذهنياً كان أو واقعياً، يحيل إلى المبادئ النظرية الحاكمة على نشأته، والقواعد الناظمة لصيرورته. لنا أيضاً أن نتساءل عن معنى وماهية المعرفة الفائقة، وعن الذي يغيّرها في حقل معرفة العاديّ، وما تأكف عليه العقل الاستدلاليّ حيال تعقّله عالم الممكنات؟ ...

جدلٌ مديدٌ لم ينته إلى مآل، تلقاء نظرية المعرفة وماهيتها، فضلاً عن المهمة المسندة إليها لفهم الوجود واستكشاف كوامنه. رأى قدماء الإغريق إلى النظرية باعتبارها الخطاب المنطقيّ لكلّ معرفة. وفي عهود الحداثة عرّفت بأنّها درسٌ طبيعة المعرفة، والإجابة على أسئلة أولية ركّزت على الإجمال في ثلاثة: ما معنى أن نقول إنّنا نعرف شيئاً ما.. وكيف نعلم أنّنا نعلم.. ثم ما الذي يجعل المعتقدات المبررة مبررة؟ ...

لم تتبهِ الفلسفة القبليّة، ولا سيّما في أطوارها المستحدثة، إلى أنّ الأذهان أنّى سمّا ذكائها، لن يتيسّر لها أن تطلّ أرض الحقيقة بالاستدلال، ولا أن تظفر بضالّتها عبر كيمياء الحواسّ الخمس. ولقد قيّدت نفسها بنفسها لما أخذت إلى

دنيا المقولات، وسكنت كهف المفاهيم، واكتفت بالسؤال عمّا يقع تحت سطوة الاستدلال وحسابات الفكر المحض. ولليان، سئرى كيف أنشأ العقل العلمي تصوّراته الوجودية على مبدأ اشتقاق الوعي من المادة، واستقلال المادة عن الوعي، وعلى ادعاء القدرة الاستثنائية للعقل على إدراك الكون. وإلى ذلك، الافتراض بأنّ الأشكال العليا للوجود تجد حقيقتها في الطبيعة المتحوّلة وعوارضها. وبهذا اتّضح كيف آلت صيرورة العقل الطبيعيّ إلى سوء الفهم، واضطراب الفكر، والاستغراق في لجة التشاؤم.

I

إذا كان التعرف على الفائق يلزمه نظرية معرفة من جنسه، فمن المنطقيّ أن يتخذ المتعرّف مسلكاً مفارقاً لما عهدته النظريات التقليدية الحاكمة على مناهج العلوم الإنسانية، من أجل هذا يصير العثور على مبدأ ميتافيزيقيّ مؤسس ضرورياً، للكشف عن أحوال الفائق من الوجود سواء لجهة ظهوره أم استتاره.

هذه المفارقة المنهجية من شأنها أن تُحدث منقلباً منهجياً في نظرية المعرفة. فبدل أن يكون التعرف وفق شرعة العقل الأدنى، قيّداً على المتعرّف - بسبب حاكمية قوانينه ونظريّاته عليه - تنفسح أمام بصيرته أمداً "ما بعدية" للإدراك والتعرّف. فإنّه بمؤالفته بين أحكام العقل وألطف الفؤاد يُجري حفراً معرفياً مغايراً يمهد لانكشاف الفائق وتعالیه. لعلّ هذا ما أبداه العرفاء لما تحدّثوا عن الكشف والشهود كمعرفة متحرّرة من قيديّات المعرفة الصورية. الحكمة المتعالية عاينت هذه الدقيقة النظرية لما أشارت إلى غموض المباحث الإلهية والمعارف الربانية، ورأت إليها بوصفها مماثلة للعقول القدسيّة التي يحتاج إدراكها إلى تجرّد تامّ ولطف شديد، ثم ذهب إلى نعتها بـ"الفطرة الثانية". وعلى النحو إياه سيصرّح أهل الحكمة: "إنّ من أراد أن يشرع في علومنا فليستحدث لنفسه فطرة أخرى". والمقصود بذلك أن الفلاح بالمعارف القدسيّة أمرٌ موقوف على الفطرة بما هي الغرسة الإلهية البدئية لكلّ معرفة. إذ بالفطرة ومنها تولد "سيريّة" تعرّف ذات سمات مفارقة تترقى في سموها وتفوقها لتبلغ مقام الكشف والشهود.

مع هذا المقام المعرفيّ ينصرف العارف إلى ما يتعدّى اختبارات الحسّ ومعياريّات العقل الحاسب. والمعنيّ بهذا أن يُهمّ العارف بدفع فعاليّاته الكشفية مثل الحدس، والنور، والإلهام، والشهود الروحيّ إلى حدودها القصوى. أمّا المكشوف المتولّد من هذه الفعاليات

فإحرازه يكون بحسب سعة الكاشف ومقامه. وهكذا تتّصل مراتب الشهود بعلاقة طولية في ما بينها: العالي منها مستوعبٌ للدّاني من دون أن يغادر العالي علوه، بينما يحتاج الدّاني إلى قابلية واستعداد إضافيين ليتّصل بما هو أعلى منه. أمّا الغاية الأسمى من الشهود - كما يبيّن ملأ صدرًا - فهي الوصول إلى المعرفة الحرّة، التي هي ليست بغاية، بل هي بذاتها غاية الغايات، ومنتهى الآمال. من أجل ذلك نُعتت بـ "المعرفة الحرّة" لكونها لا تعلّق لها غيرها، ولا تُراد لأجل شيء آخر، وأما باقي العلوم فإنّما تُراد لأجلها..."

II

للمعرفة الموصلة إلى الفائق ثلاثة سبل: - معرفة بواسطة الصورة الحاكية وهي المعرفة التحصيلية - ومعرفة من غير واسطة وهي المعرفة الحضورية، وفيها يكون المدرك على صلة بالمدرك على نحو يتيح له الاتصال بالواقع بشكل مباشر، ويكون في الآن عينه عالمًا بنفس هذا الواقع - وثالثًا، معرفة بالفطرة، وهي تتعلّق بالمعرفة الشهودية حصراً. وهذا الطور الأخير من المعرفة يُدرك من وجهين: الأول، إثبات وجود المعرفة عند أنفسنا، والثاني، إثبات وجودها عند الغير. وفي كلّ من الوجهين يكون الأمر الشهودي إمّا فعلياً شعورياً ملتفتاً إليه، أي أنّه داخل في وعي الشاهد وإدراكه.. وإمّا موجوداً بالقوّة وغير ملتفتٍ إليه، أي أنّه خارج عن وعيه وإدراكه. وأمّا الطريق الوحيد لتحقيق ذلك فهو بإرجاع المعرفة الشهودية إلى نفس الشاهد، حتى يجد هذا الأمر في داخله. سوى أنّ البرهان العقليّ في هذه الحالة لا يعوّل عليه نظراً إلى قصوره العقل عن بلوغ ما لم يستطع بلوغه عن طريق مقدمات الدليل العقليّ. ولأنّ العقل في طوره الأدنى لا يتنافى مع الشهود العقليّ فقد لحظت الحكمتان الإشراقية والمتعالية استحالة الفصل بين النظر العقليّ والتبصّر الشهودي، ذلك بأنّ غاية الشهود والكشف لدى هاتين الحكمتين هي الوصول إلى الواقعية عن طريق المكاشفة القلبية الباطنية. ولقد بين شيخ الإشراق السهرورديّ هذا التلازم بين الكشفيّ والواقعيّ عندما رأى أنّ السالك من دون قوّة البحث يكون ناقصاً، كذلك الفيلسوف لو افتقد السير والسلوك والشهود لكان أيضاً ناقصاً، ولا يستطيع الإخبار عن عالم القدّس. (المطارحات).

من هذه المثابة تهتدي المعرفة الفائقة إلى واحدة من أهم عناصر نظريّتها المعرفية المستتجة من ميثافيزيقاها البعدية. عنينا - بهذه الواحدة - الفطرة الموصلة إلى شهود الأمر القدسيّ. غاية الميثافيزيقا البعدية استعادة هذه الفطرة لكي تتجاوز المعضلة التي تحول

دون إدراك الوجود الفائق السموّ. ودربتها إلى هذا الإدراك تبتدئ بعقد ميثاق لا يبور بين التبصر العقليّ والإبصار الشهوديّ. ولا ريب إذّاك، في ما ذهب إليه العرفاء، بأن مسلكاً تعرفياً كهذا هو أول الإنبهاه، ومستهلّ الاهتداء إلى باب السر. فلئن فُتِحَ الباب، انقشعت الغوامض، وانفسحت البصيرة، وتوسّع الصدر من بعد ضيق. وسينكشف للمتعرّف ما لن يكون له أن رآه من قبل: يرى إلى الكون الأدنى كلّه بعين النقص. وإذ ينظر من علّ يوقن أن كل معرفة مقطوعة عن مبدإها المتعالي معرفة شقيّة لا نفع منها. وسيعلم أن كل ما لا يفضي إلى إنسراح الصدر، إنما هو علمٌ شقيٌّ متناه الجهل. فإن من جهل بمعرفة الوجود - كما أورد صاحب الأسفار الأربعة - يسري جهله في أمهات المطالب ومعظمتها. ذاك يعني أن لا استقامة لمعرفة حقّانية من دون إسناد أنطولوجيّ يغذيها ويقيها زلل الشبهات. فالمعرفة الحقائقية الموصولة بالمبدأ المؤسس على الحقائقية، هي تلك التي تستمدّ حيويّتها وديمومتها من فيوضات المبدأ الأعلى وأصالته. وبهذا لا ينبغي استحداث السؤال عن إمكان قيام معرفة فائقة بمنأى من سؤال مواز حول إمكان ظهور ميتافيزيقا فائقة تتاخم الأمر القدسيّ، وتعني بمعرفته وتستظهر عن مكنوناته في الآن عينه.

III

المعرفة الفائقة بما هي معرفة وحيانية، تدرك العالم المرئيّ لا على نحو التجسّد الماديّ، وإنما بالاتصال الإيحائيّ بوساطة الإشعاع الصانع للحياة. وعلى وجه التحقيق يجوز القول: إن الأفكار المتأثّية من الذات المطلقة إنما تتأتّى لبيان الواقع المشهود على حقيقته. وهذا ما يقصد من العلم الحضورى الذي لا يُنجزُ بالمفاهيم المجرّدة والصور الذهنية، وإنما بالحقائق الواقعية المشهودة. والفارق بين العليمين (الحصوليّ والشهوديّ) أن العلم المحصّل في الذهن قد ينفك عنه أثره بسبب من شكوكيّته وحساباته الإحتمالية وتعرّضه للخطأ والصواب، بينما العلم الحضوريّ مقتضاه ومآله ثبوت اليقين ورسوخه في قلب العارف وعقله. وإذن، فالأفكار الفائقة الناجمة عن المعرفة الحضورية هي بهذا المعنى حقائق واعية بيّنة، ومنها يتشكّل الوعي بعالم الحقيقة الأعلى. بل من الصواب أن يقال إن المعرفة الفائقة خفيّة على ما دونها، إلّا أنها متّصلة بها بحبل متين. ومن خلال هذا الاتصال الجوهريّ ترواح تنوغل إلى أعماق الوعي من أجل أن ينفسح الأفق لانبثاق معرفة لا تشبه أي معرفة أخرى.

خاصية المعرفة الفائقة بهذه المكانة، أنها معرفة حاوية للعقل والفؤاد. كذلك هي جامعة

شمل المفارقات بين العلم الاكتسابي الطبيعي والتلقائي الربّاني اللدنيّ. وما كان لهذا أن يكون إلا على نشأة وصل لا يقبل الفكّك بين منطق النظر ومنطق الأثر كأساس للتعرف على الفائق. ونقد وجب أن هذين المنطقين ينتميان الى سلالة واحدة، ولكلّ منهما منهجته ومساره: قوام منطق النظريات التي بها يمارس العقل نشاطه الاستدلاليّ وقياساته المنطقية توحياً لمعرفة الأشياء كما هي في الواقع الخارجي، أما منطق الأثر فقوامه اللّمح الباطني الذي يستشعره العارف ويظهر أثره في سلوكه وتوسّع آفاق معرفته. بمعنى أوضح: أن الأثر المترتب على الكشف يرفد وعي المكشوف له، ويدفع به نحو إدراكات لا يتسنّى للعقل البرهاني أن يدركها.

المعرفة الفائقة هي إذاً، حاصل وحدة المنطقين في منطق الميتافيزيقا البعدية. ذلك بأنها معرفة تتعدى ما يتراءى لحاسة العين وارتياضات العقل الحاسب. ولكونها "معرفة ما بعدية"، فإنّها لا تكتفي بإعادة ترتيب المقدمات المنطقية التي تتيح الوقوف على قوانين الكون الفيزيائية، بل تمضي إلى المنطقة المضمون بها على غير أهلها، حتى تبيّن ما يتجلى فيه من حضور أصيل لحقائق الموجودات، وتعرّف على مكنوناتها وعلّة تفوقها وتساميها. ولأنّ الفائق في هذه المنزلة يعادل المقدّس، فللتعرّف على هذا الأخير مائرتان:

الأولى: أن يشعر المتعرّف وهو في حضرة الفائق، أن المقدّس يستحوذ على عقله وكيانه، جاذباً إيّاه إلى عوالم يجد نفسه فيها محاطاً بالرّهبة والانتشاء في الآن عينه.

الثانية: أن يلج المتعرّف الحضرة يختبرها كحضور مباشر، ويتعرّفها بما هي معرفة يقينية لا يشوبها من الريب شائبة.

IV

معرفة الفائق منتهاه التفاؤل لأنه علمٌ متّصلٌ بعناية العقل القدسيّ وتسديده. والآخذ به يستأمنه على نفسه حفظاً له من السقوط في لجة العدم. أما دربتها المعرفية فمتصلة اتصالاً ذاتياً بالمقصد الأعلى. ولهذا فحين تستفهم عن أمر ما فإنما تروم الاستفهام الآمن عن حقيقة الوجود. فالاستفهامات المؤيدة باللامتناهي والقدسيّ، لا تقبل التبدّد؛ لأنّها محفوظة على الدوام بما يفيض عليها القدسيّ من علم. أما سؤالها الموصول بعروة وثقى بالمبدأ الإلهيّ فإنّه سؤال حاو لسواه من الأسئلة المستفهمة عما استغلق من خفايا الكون والإنسان. ما يعني أنّ السؤال في المقام الوحيانيّ متضمّنٌ في كوامن الوجود وظهوراته. وعليه، فهو سؤال

مخصوص بعقل مفارق يسري قُدماً في ترقّيه المعرفيِّ نحو ما هو فائق من أسرار الوجود. من أهمّ مفارقات هذا العقل في مساره الامتداديّ أنه يعي معايب العقل المقيّد ومعاثره. ولمّا كان من خصائصه جمعه للأضداد؛ فإنه يستطيع في مثل هذه الحال أن يُدرج العقل البرهانيّ كمرتبة ضروريّة في مراتب الفهم شريطة أن يبقى على وصل بأطواره الامتدادية وصولاً إلى العقل الأعلى، أي "عقل الفهم عن الله". لهذا السبب لم يتوان العرفاء عن نقد العقل الحسيّ باعتباره عقلاً مانعاً لإدراك ما يحتجب من حقائق الوجود. في هذا لقد عاين ابن عربي ماهية العقل الممتدّ فرأى: "إنّ ما هو عقل، حدّه أن يعقل ويضبط ما حصل عنده، فقد يهبه الحقّ المعرفة به فيعقلها، لأنّه عقلٌ لا من طريق الفكر؛ فإنّ هذه المعرفة التي يهبها الحقّ تعالى لمن يشاء من عباده لا يستقلّ العقل بإدراكها ولكن يقبلها، فلا يقوم عليها دليل ولا برهان لأنها وراء طور مدارك العقل...

تقرّ المعرفة الفائقة بتعدّد معرفة نفس الأمر أو إدراك ذات الشيء، إلّا أن بالإمكان فتح الباب على هذا المحل المتعالي عبر التعاطي معه في ظهوراته التي هي سرّ الألوهية الظاهر في العالم العينيّ. ومثل هذا التعاطي يفوق ما اتخذته العقل الأدنى درجة له لمّا حدّ مهمته بمعرفة ظهورات الأشياء. من هذا النحو تتعيّن فائقيّة المعرفة في المنطقة التي يجتاز فيها العقل إمكانيّاته الاعتياديّة، من أجل أن يتعرّف على الفائق الذي يلتمسه العقل المجرد من خلال استشعار آثاره. ربما علينا أن نسلّم بأن القدرة المعرفيّة في طور المعرفة الفائقة تستطيع أن تربط بين ما هو عقلائيّ وما يقع فوق طور العقل. أما تحقّق هذه القدرة فهو ثمرة الرابطة الذاتية بين الميتافيزيقي والطبيعيّ باعتبارها شأنًا جوهريًا واحدًا. وتبعًا لهذه المفارقة فإن ما لا يدرك بالنظر يمكن إدراكه بالأثر. فإذا كانت إحدى سمات الطبيعة الإلهية عدم قابليّتها الجوهرية للإدراك، فقد وجب أن يكون ما ينبثق من مشيئتها اللامتناهية متّصلاً بها. ولأنّ طبيعة النسخة المنبثقة عن هذا الأصل، لو اتفق أن تدرك فيما الأصل فوق الإدراك، ل جاءت النتيجة باطلة، والعكس صواب. فقد يصادف المرء حادثة ما، ولا تجد تفسيراً لها طبقاً لسنن الطبيعة وقوانينها المعهودة، إلّا أنّ هذه الحادثة ما دامت قد حصلت بالفعل وترتبت عليها آثار واقعية فمن الضروريّ حالذاك أن للذي حدّث علّة أخرجته من كموئه ليصبح واقعاً فعلياً. منطوق المعرفة الفائقة يقول أن هذه الحادثة ما دامت تفتقر إلى علّة "طبيعية" يجب أن يكون لها علّة فوق طبيعيّة. ومثل هذا المنطق ثابت وعقلائيّ ومتين من خلال التفكير المجرد الذي ينتفي فيه أيّ تناقض. لذلك لا تقوم المعرفة الفائقة على مدّعيّات غير مؤيّدّة

بالمنطق أو غير مسدّدة بالعقل. الأمر نفسه ينطبق على الأنطولوجيا الفائقة أو ما نسّميه بالميتافيزيقا البعدية، فهذه لا ترى أيّ حرج في إمكان الوصول الوطيد بين الغيب والشهود، وبالتالي بين الألوهية المحتجبة تجلي طاقتها في الواقع بأنحاء وصور لا حصر لها.

عندما ظهرت المعارف التي أنتجها العقل العلميّ بدت أشبه بعلوم ظلّية للميتافيزيقا البعدية. ومنذ البدء سألت هذه المعارف عن حقيقة العالم وشكّكت بوجود مبدأ مؤسس له، ثم ذهبت إلى إبطال أن ثمة بادئاً لهذا المبدأ. وبسبب من ذلك تحوّلت إلى مبدأ يُصدّر أحكامه على القوانين الحاكمة على الكون والإنسان. وهكذا وجّه العقل العلميّ جلّ قدراته على فهم العالم الماديّ بهدف الاستحصال على منافع هذا العالم وخيراته. وتبعاً لهذا المسرى تراجعت المعرفة الروحانية، وتلاشت أسئلة القلب لصالح أسئلة العقل. ثم لتنتهي الحكاية إلى أن ديناً بلا برهان وعلماً بلا إيمان سيحتدمان على غير هدى ولن يغلب أحدهما الآخر قط.

V

كيف تسأل المعرفة الفائقة عمّا تتغيه، وأيّ ضربٍ من الأسئلة تتخذ لكي تبلغ مقاصدها؟ يتخذ السؤال مكانة تأسيسية في سيرورة التعرّف على الفائق، لكن الاستفهام هنا لا يسلك السبيل الذي تسالمت عليه المعارف المحصّلة من حقول البحث العلميّ، بل هو ينحو نحواً تتأزر فيه إلهامات التجربة الشهودية وكشوفاتها، مع تساؤلات العقل النظريّ وحدوساته. من أظهر مزايا هذا السؤال أنّ العارف يستفهم به عن الغيب والواقع من دون أن يشوب استفهامه عنهما أيّ تناقض. وما ذاك إلّا لأنّ سؤاله يبقى على وصل وثيق بالدائرتين الغيبية والواقعية، ويقدر لكلّ دائرة الاستفهام الذي يناسبها. فالسؤال في دائرة التعرّف على الفائق يكتسب صفة مركّبة، ليكون استفهاماً عن حقيقة الموجودات والترقيّ نحو الاستفهام عن واجد الوجود الأتم. ولأنه سؤال عن المبدأ والغاية فهو بهذا المعنى سؤال مؤسس، يؤسس عليه. فالسؤال المؤسس متعلّق بعلم المبدأ؛ وتعييناً بمعرفة الأفعال الإلهية التي هي أعلى العلوم مطلقاً. لهذا السبب كان استفهام المتعرف على الوجود الفائق استفهاماً عن أتمّ الموضوعات حيطة وشمولاً، وعن أبينها معنى، وأقدمها تصوّراً وتعقّلاً. لهذا قيل إنّ علوّ العلوم يكون بحسب عموم الموضوع وشمول حيطته. فالعلم إنما يكون أعلى مطلقاً إذا كان موضوعه أعمّ مطلقاً بالنسبة إلى سائر الموضوعات، وتكون موضوعات العلوم جميعها

من جزئياته. ولأن علم المبدأ هو سليل العلم الإلهي فإن له من الخصائص ما يفارق سائر المعارف والعلوم الإنسانية، وعليه، فمن البديهي أن تتأتى أسئلته مطابقة لماهيته وهويته ومقاصده. وعلى ذلك، يكتسب السؤال عن الفائق صفة كونه سؤالاً مؤسساً لمعرفة حقائق الموجودات. ما يعني أن مقولة التأسيس التي يتخذها دُربةً له، مبنيةً على تلازم وتيد بين مسعيين متلازمين: المسعى الأنطولوجي (علم الوجود) والمسعى الفينومينولوجي (علم ظواهر الوجود). لكن جلاء هذه الحقيقة لن يتأتى من تشطير المسعين المذكورين والفصل بينهما، وإنما من تكاملهما، حيث يكون السؤال حينئذٍ مطابقاً لكل مرتبة وجودية بقدرها.

ها هنا لا ينبغي السؤال عن إمكان معرفة الفائق بمنأى من السؤال عن إمكان ميتافيزيقا فائقة حيث كل إمكان منهما متصل بالآخر اتصال المبدأ المؤسس بمبادئه الفرعية المؤسسة عليه والصادرة منه والمحايثه لظهوره. ولذا فلا إمكان لولادة معرفة فائقة خارج رحم ميتافيزيقي يحتضنها ويمنحها سماته وخصائصه مبادئه. ولكي تجتنب المعرفة الفائقة الهبوط الى مجرد كونها معرفة ظلّية عارضة فلا مناط لها من ملازمة ميتافيزيقاها طلباً لتأييدها ورعايتها والتزوّد من فيوضاتها. لهذا أشكل على المعرفة الظلّية التعرّف على الحقيقي والأصيل بحكم انفصالها عنه وإيثارها دربة الإلتزام بحدود العقل الاستدلالي ومخابر التجربة الحسيّة. أمّا معرفة الفائق فلزومها الشغف بالتعرّف على المابعد؛ أي بما يتعدّى السؤال عما هو بائن، من أجل أن يتحرّى علّة بائنيته الكامنة في فضاء أنطولوجي ما بعديّ سمته البحث عما يحتجب وراء الحواس. وعليه ستؤسس معرفة الفائق مسلكها التنظيريّ على كشوفات الميتافيزقا البعدية ومسلماتها. وهذا ما يفترض الإلتفات إلى القاعدة التالية: حين كان مقتضى التعرّف على الفائق مجاوزة المتناهي والمحدود، فقد لزم على المتعرّف أن يتوجّه شطر اللامتناهي. ولزوم التوجّه التحرّر من تعقيدات العقل المثقل بالمفاهيم حتى يتسنى له الانتقال الى الأرض المفتوحة على بسيط الحقيقة. هنالك سينفتح له أفق التعرّف على ما لا قبل له به، فلا يحتاج حينئذٍ إلى الاستفسار عما يتناهى ويظهر.

VI

بناءً على ما مرّ، لن يكون للتعرّف ثمرة متى أمست المعرفة لهوًّا كسولاً بالمفاهيم، أو خزناً للمعلومات في الحافظة. فالمعرفة الحقّة المتّجهة بدأب نحو الفائق، هي شغف وفضول وتطلّع في ما يتعدّى أحوال المتناهي ومعارفه. فلئن لم تكن المعرفة سرحاً في الخيال الممتدّ إلى ما وراء الأفق، فلن تحظى بشرف المنزلة، ذلك بأنها استكشاف للمابعد وفق سيرية

جوهرية تتصل بما قبلها وتفارقه على نحو المجاوزة، لا على نحو النفي والقطيعة.

المعرفة الفائقة - على كلّ حال - فعل رجاء. والرجاء علم وجود به القدسيّ على طالبه بالصبر والدعاء. ولأنّ المعرفة الصبورة شأنٌ ذاتيٌّ للمعرفة الفائقة، بل هي ترقى إلى منزلة الذروة إذ تتلقّى الإفاضة بالصبر، ولذا كان لزومها الصمت والإعراض عن السؤال العجول، فليس لطالب المعرفة من سبيل حيثئذٍ إلاّ الإصغاء لنداء الألوهية ليعرف الفائق ويحياه.

* * *

في هذا المحور، دخولٌ إلى أرض مستحدثة قصد التعرّف على أفق ما بعديّ لنظرية المعرفة. ولقد سعينا إلى معاينة الكيفيات التي توفر إمكانات قيام معرفة فائقة، وتدبر السبيل الذي تتخذه حين تتأخّم قضاياها الفرعية وحقولها الحيّة. في مسعانا لتظهير هذا القصد، حرصنا على ألاّ نحمل القارئ مشقّة التعريف بنظرية المعرفة كمفهوم ومصطلح، وهو ما أوفت به الصروح البحثية والأكاديمية الكلاسيكية. فما ذهبنا إليه هو بيان أنّ الحاكم على كلّ معرفة أمران: أن يكون لدى المتعرّف اعتقادٌ بالافتراض الذي يتكلّم عنه، وأن هذا الاعتقاد لا مناص من أن يكون حقيقياً...